

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الكتاب الثاني في معرفة
الاصناف العشرة من
الافعال

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين **فبعد** فلما انتهت ببيان اصناف الازمنة
لم ذنبه لتحقيق المعاني العاصية والمباينة العاصية بلغهم الله ما يقتضيه بصيغهم العالية الى مسئلة الكل من
الكافية اردت ان اكتب لهم رسالتي يشغل على ابرار من كلامها وكشف الغطاء عن مخزواتها وان لا يسوء
في صلاح دعائهم والاوليات المرجوة والاجابة الدعوات فشرعت فيه واجعت ما يتعلق بهذه المسئلة في اربعة
شريفية ومباحث رفيعة مما تكلم فيها وافضت اليه ما سمي في اولى الفاشرة فان التوفير والتوفير يستمدان
المجل اكيد والمعين اكيد لانه المسئلة لكل عبر لتسهيل الفهم على سائر من يوفق في عوفا صافيا
وشرع في تفصيلها في قول العود والتوفير **قوله** ولا يعل في مظهره لا يعل في التفسير في العالم
والمفعول به الا عند تحقق المشروط الى سنده لان كل ما عمل على الفعل لا بد ان يكون له فعل مضارع كذا في العلم
وغيره ولما لم يكن الفعل التفسير فعل مضارع في الزيادة لم يعل اما عند وجود الشرط فانما يعل في
الفعل كاشف كذا في قوله فان قيل ما ذكرتم منقوض بانه الفاعل الذي له المفعول اذ ليس فعل مضارع
في الجاهل وبالعنف المشبهة ايضا اذ لا فعل لها بمعنى ثمة الشبهة احييت في الاوراية محمد اعلم اجماع الفاعل الذي ليس
لها الفعل بخلاف الفعل التفسير في لسان في قسم يعل في الفاعل عليه غير في العود عن السابا وان لم يكن
لها فعل مضارع لكنها مشبهة بكم الفاعل في انما في وجه وجوده في ذلك فعمل عليه بخلاف الفعل التفسير
لانه ليس فاعلا على الفعل ولا مشبها بها بما يجرى على الفعل اذ لم يشبه اجماع الفاعل في التفتية واجمع والترك والتفتية
في قوله في افضل من غيره وانما صدر انما اصل ان الافعال التي هي من اصل وهو ليس في الفعل ولا
مشبها بالذي يجرى على الفعل من المشتقات العاملة من جهة اللفظ كالفعل المشبهة فانها وان لم يجر على الفعل
لكنها تشبه بما يجرى على الفعل كمر ذكره واذا ثبت انما هو الاصل لا يعل في الفاعل ولا يعل في غيره اولى وادرك
وانما قلنا ان السهل من اصل لانهم اجروا الفعل التفسير على فعل التفسير منه في المعنى ولذا شرط فيه
التفصيل بين فعل التوفير وما يستعمل في فعل التفسير من يوافق فعل التوفير الذي هو الاصل في قوله لا يعل

الاعمالين

استأثر بغيره ولا يخلو
منه

الافتراض بغيره لا انتفاعه فيه ولا شكوان ما وافقه أصله في أكثر أحكامه حاصل بالنسبة إلى ما قاله فيه وقد
قوله في المظهر إشارة إلى أن علامة المعتمد لا يتوقف على تحقق الشرط وكذا لا يتوقف على غير المعتمد
المفعول من الظرف وإكالة وغيره ما إذا راجع الفعل إلى الدلالة على حدوث كائنية في العلم فيها **قوله** إذا كان كائنية
يحيى لا يعلم أقل التفضيل في المعتمد والمفعول به الظاهر من إذا تحقق الشرط وهو أن يكون الفعل **المفضل**
صفة لشئ حيث اللفظ ومنه المعنى السبب في ذكر الشئ ويكون ذكر **المفضل** إثباتاً لزيادة الفضل بالنسبة
الأول إلى باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل في حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الأول يكون **المفضل** لا عليه
باعتبار المفضلين ويكون اسم التفضيل في سائر النظم بهذا توحيدها في الشئ وتوضيح أنما كيف حكمه فتقول
توكله باعتبار الأول حال من العلم الممكن **المفضل** وتوكله على نفسه مستقل بمفضل وتوكله باعتبار غير حال
من الجوراء في نفسه فهو بداهة كون في الكلام **فضل** المسبب ما لا يكونه مضاهياً وملاياً بسا اعتبار الأول
على نفسه حال كون مضاهياً وملاياً بسا اعتباراً كذا وتوكله منفياً حال من العلم الممكن في كان مثلاً ما ذكر الله
ما رأت رجلاً أحسن في عينه الكمل منه في عين زيد فاحسن في المثال جار على الوجه في حيث اللفظ لا
صفتيه لكنه ما هو أحسن من حيث المعنى هو مسمى وهو الكمل وإنه مفضل باعتبار أنه في عين الرجل على
باعتبار أنه في عين زيد **وهو** في قوله في عين زيد حال من الجوراء في أنه كائنية في عين زيد وقوله ما هو
مفضل لفظاً مفضل عليه معنى والمفضل لفظاً مفضل معنى فإن قلت الكمل ليس بسبب الجوراء جيباً للمراد
بالمسمى والنسب وهو ما جعل بسبب فإن الكمل سبب من عين الرجل أو يقال المراد بالمستعارف إلا أن
التفضيل بالمعنى المعين لا للكمل فاذن يكون المعين سبباً للكمل في التفضيل والكمل سبباً للمعنى أو قلنا أنه
في الحقيقة للمعنى لأننا والكمل الواحد بالاحتمالية وغيره في عينه إنما يكون اتفاق العين بهما وإن المفضل
والمفضل عليه فيها ذكرناه وإن كان واحداً من حيث اللفظ إلا أنه الحقيقة أهدى فيك الاعتبارين **المفضل**
والآخر مفضل عليه كذا قد لا زيد فإنا أحسن منه فاعداً فإن المراد بتفضيل من قيامه بقوده وفي هذا
دليل على الحقيقة إلى أنه حيث الحقيقة تفضل الشئ على غيره فالاعتبار فيهما من عين الرجل من عين
زيد مفضل لأن حيث الحقيقة فإن قلت هذا في ألف لا قلت إلا أنه سبب في ذكر الشئ حيث جعلته بهذا
سبباً للمعنى لا للرجل وأيضاً جعلته في شئ **المفضل** للرجل حيث مثلية بقوله ما رأت رجلاً أحسن
إلى الشئ منه إلى زيد فإني مفضل **وهو** سبباً للرجل كسبب في التفضيل في الحقيقة لا كان عين الرجل يجوز

الكتاب

الضحية

[illegible]

اولم

قوله الحكيم

خدم

زيد ان كان في عينه عرو مشاعلا زمان طرد او عكس عين ما من قبله ان لا يكون له تاثير فيكون عينه
اجيب بان انما شرط الموضوع والسير لا ان لا توافق بقدر الوصفية فيه لو توهموا ان خلافا للصفات
الواقعية بعد النفي لاننا اقمنا فيه مثلا يلزم من كونها عاكلة لوقوعها في غير النفي كونها عاكلة لوقوعها في غير النفي
اذا اتفق للموضوع والحقائق وهو الكمال لم يتاخر النفي بالحق المذكر لانه وبكونه في الحق ايضا لما في عليه
في اللفظ فيكون قادرا على ان يكون النفي عند استعمال الفعل التفضيل زيادة الفعل وعند استعمال النفي
اصلا فيكون في معناه واما كون السبغ فضلا عنه باعتبارين فلا يلزم التفضيل لما كان من حيث الحق
لا كونه فضلا لا ليدبر في التفضيل عاشر ويلزم ان يكون تفضيله على نفسه لمعنى السبغ فضلا اذا
قد رقت في الفعل بخلاف قولنا ما رايت رجلا افضل منه اي اذ لا يبين الوجه فيه فضلا اذا قد رقت
به واشترط النفي لانه لو كان مستلزما كمن في الفعل الاتزان قولنا رايت رجلا وفيه الكمال حسنة
عين زيد معناه الشبه وسواء الكمال في عينه بخلاف قولنا رايت رجلا احسن وفيه الكمال حسنة عين
زيد واما كونه من العين ان الكمال في الثالث لم يمكن مرفوعا بل في العلية فكان مبتدأ وانما
اخر ان احسن اصل لان يكون مبتدأ والاك ان البتة اقبل صلوة مبتدأ مستوفى في لان الكمال في
مقدم على مقدم كون احسن مبتدأ ومنه علم ان كون البتة مكررة وايضا مرفوعه من كمن اتمه كون الكمال
مرفوعا باطل اذ يلزم ان الفعل بين اسم التفضيل ومفعول النفي هو مفعولنا وبنته جزؤه ومنه باجيب
وهو الكمال لانه لا يقدّر ان يكون مبتدأ لا يكون مفعولا لانه فيكون اجنبا وانما قلنا ان منه مبتدأ
وبنته جزؤه لان احسن منه باجيب مبتدأ والمضاف والمضاف اليه وبها كل واحد حكما لا يجوز الفصل بين جزاء
الكلمة كتركها لا يجوز بينهما هو كل كلمة واحدة في معنى الفصل بينهما بالكمال على تقدير ان يكون مبتدأ وانما اذا
كان مرفوعا بانما علية فلا يلزم الفصل بالاجنبة لانه يكون مفعولا لله والوجه ان يكون اجنبا فان قيل علم
تقدير كون الكمال مبتدأ مقدم منه على ما لا يلزم الفصل باجيب ولا استغناء عن اقبل للمعنى على تقدير
كون احسن مبتدأ راجب بانما انا وديننا ودينا راجع الى الكمال بالعلانية وعدم جواز فعله خلافا من قد رقت
التركيب فاذا قدم منه لا يتبع فعله خلافا لتقدير التركيب وانما انا بالحق في التركيب في الكمال في قوله ولو قد رقت
منه لمعنى العجز على ما ذكره غيره من علماء كونه من غير تركيبة في الكمال في قوله ما رايت رجلا افضل
ان رجوع الفعل الى غير المذكور لفظا لسماعه في خاصه من خارجا عن العلم ولم يحسن جواز فعله لان الكمال ان

إِلَّا بِقَدَرٍ،

و چون آن علی تقدیراه کو
 مبتدأ لا کون سمر لا حسن
 فکوه اجنبیا ومنه حر

يتبع كونه سماعيا وما قيل لو قدم منه لانه ان راجع الى رجل في يكون العقل الغير القليل عالما في غير شئ و
 غير صحيح لان رجوع العقل اليه مفيد للشيء فلا يتبعهم رجوعه اليه لان الكلام مع من لم يتبعه وايضا لا يمكن ان يكون العقل
 الفاسد وايضا العقل الغير القليل لا يعمل في غير شئ واحد اذا كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا واما انه لا
 يجوز ان يعمل في غير شئ واحد مطلقا فنقول **قوله** وكذلك يقول ان كذا في هذه المعنى عبارة اخرى اخضر نظرا لاول
 وهي ما رايته رجلا احسن في عينه الكل في عين زيد فذكر في النظر من شئ مرة في عينه مع ان معناه مع العيان
 الاول حينه فعل احسن في هذه العيان متلذذ الاول واعلم انه لا يدعي تقدير ذكر المتعلق وهو الكل مضادا
 الى عين زيد ليعلم المعنى بالتقدير من كل عين زيد **قوله** فان قدمت ذكر العين انما ورد بهذه العيان بحرف
 الشرط لعل استحقاقه لوقوع التفسير فيها من كذا في التقديم والثاني في هذا الصانع الى نظير لسان كلام
 الغصبي انهم يقولون ان قدمت ذكر العين حصل كذا عبارة اخرى في هذا المعنى اخضره عبارة من فكرتين
 من ان قدمت العين التي تذكر في المسئلة الاول ببيان الاميل جدا لكل تقدير ما رايته عينيا كعين زيد
 فيها الكل منه فيها النظر المحرور والاوراد الى العين الموصوف بالكاف والثالث الى عين زيد في هذه العيان
 كما اخضر لفظا من العبارتين المذكورتين مع ان معناه واحد اما في تقديره حسن كل عين الرجل كما
 حسن كل عين زيد متلذذ العبارتين فان قيل المانع من ارتفاع الكل بالابتداء وهو الفعل بالاشتقاق
 في هذه العيان فينبغي ان يجوز رفع احسن اجاب المذهب جميعا احدهما فخرج العيان الاول فكلما لا يجوز في
 الاصل لا يجوز في الفرع وثانيهما ان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن **قوله** مثل ولا ارى اي
 ما ورد في كلام الغصبي ان نظير العيان الثالث **قوله** انك تخررت على وادي السباع لا ارى كواذي السباع
 حين نطلم واديا اقل به ركب اتوه تائيه ولا خوف الا ما وفي الله ساريا قوله ولا ارى كواذي **قوله** السباع
 مثل قوله ما رايته كعين زيد احسن فيها الكل حيث تقدم المتفضل عليه على اهم التفضيل فتعديرو ولا ارى
 واديا كواذي السباع حين نطلم اقل به ركب اتوه تائيه منهم في الضميمة المذكور المواضع الموصوف بالكاف
 وفيه به المقدر لادى السباع ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائيه في
 وادي السباع فاقول من حيث المقتضى واديا وسورة التفسير وهو الركب فقل باعتبار من هو
 وهو قوله به على نفسه باعتبار وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب
 من وان السباع اي من ركب وادي السباع واديا مفعول لا ارى والمجاز والمجرور اني كواذي السباع حال

منه او مفعول ثان و قوله حين يظلم قال في وادى السباع والعامل فيه مع التشبيه اقل صفة لواذيا
وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاشتهاد بالبيت واجمل الفعليه عن قوله اتوه صفة ركب الثانية
التوقف والتبث وهو نصب على انه تمينه من اقل اى اقل توقفا او مفعول مطلق من اتوه لانه نوع من
الاتيان اى متبثين لشدة الخوف وقوله افوق عطف على اقل او على تايته ان جعلت فالاقوله الامارة
الله الاشياء مفرغ وما مصدرية اى في كل وقت والا وقت وقاية الله اى قوله ساريا منصوب بوقت
وقيل قال في تمينه افوق وقيل تمينه منه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب